الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر

دكتور/ محمد سعيد ناحي الغامدي (✉)

مقدمة:

الحمد لله الذي أظهر لنا الدين وأتم علينا النعمة، والصلاة والسلام على رسول الله الذي نشر الدين بعد إرادة الحق تبارك وتعالى، ونقل البشرية من غياهب الظلام إلى نور الإسلام وعدله وسماحته. وبعد:

فإن الحديث عن موضوعات تعد في الإطار العام للتشريع الاقتصادي الإسلامي، وتصنف ضمن موضوعات تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي أمر لا تخفى أهميته، لما في ذلك من إظهار كنوز وتطبيقات، نقلت المجتمعات الإسلامية في فترات زمنية ماضية إلى الرخاء والازدهار.

وموضوع بحثنا هذا كذلك، فهو عن وزير عاش في القرن الخامس الهجري، له أفكار ترجمت إلى واقع عملي، أي أنها نقلت من حيز الفكر والمذهب إلى الواقع العملي التطبيقي، كيف لا وهو وزير شابه السلاطين في سمعته وحرصه وعلمه ودينه، واهتمامه بالنشاطات العلمية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، مما كان له أكبر الأثر في توسع الدولة السلجوقية، وتثبيت أركانها، وربطها بالخلافة العباسية في بغداد، ولا شك أن دراسة آراء عظماء الرجال، وجهابذة الحكم السياسي والاقتصاد مهمة ليست باليسيرة.

(✉) أستاذ الاقتصاد الإسلامي المشارك - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى.

سبب اختيار الموضوع:

فضلاً عما سبق ذكره، فلأن نظام الملك سنياً عالماً جواداً عادلاً، عامر المجلس بالقراء والفقهاء، وأئمة المسلمين وأهل الخير والصلاح، بنى المداس ونشر العلم بما يترجم الاهتمام بالتنمية البشرية، وطبق الإقطاع العسكري، وأهتم بالنشاطات الاقتصادية.

منهج البحث:

هذا البحث يقع ضمن إطار التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي، ولذا تقتضي طبيعته أن يكون منهجه تاريخياً، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي الإحصائي، وفي عرض بعض القضايا، وبما يعطى البحث الطبيعة التحليلية الاقتصادية.

هدف البحث:

دراسة التطبيقات الاقتصادية التي حدثت في الدولة السلجوقية أيام الوزير نظام الملك، وتحليلها ومقارنتها بالواقع المعاصر، والإفادة منها ما أمكن.

وختاماً تشكل البحث من مقدمة، ومنتن يحوى مجموعة من القضايا التفصيلية، وخاتمة تكشف عن نتائجه وتوصياته.

تمهيد الدولة والوزير

ينسب السلاجقة إلى زعيمهم الأول (سلجوق بن دقاق) وكانوا قبائل بدوية متنقلة، وهم إحدى القبائل التركية التي كانت تعرف باسم (القوق) بتركستان، سكنوا بلاد ما وراء النهر، أطلق عليهم ألقاب أخرى مثل: التركمان، الأتراك، الأتراك الغز، الغز، فهم نوع من الأتراك الغز، ويتصل نسبهم بالجد الأكبر لسلطين الأتراك العثمانيون الذين أسسوا إمبراطوريتهم في آسيا الصغرى، ثم سورية، ومصر، والبحر الأبيض المتوسط، وأوروبا وشمال أفريقيا عن طريق سلاجقة الروم^(١) وهناك جملة من الأسباب دعت إلى رحيل (سلجوق بن دقاق) ومؤيديه من الترك، وبالتحديد من تركستان إلى بلاد ما وراء النهر واستقرارهم بين المسلمين، منها أن جدهم دقاق كان رجلاً ذو همة عالية ومكانة رفيعة عند الملوك الأتراك، نال خلالها قيادة جيش الترك فأراد ملك الترك غزو بلاد الإسلام فعارضه فعاقبه الملك بالسجن، وأقام على قيادة الجيش ابنه سلجوق، فأحس بمؤامرة تدبر له فجمع عشيرته وأنصاره وهاجر إلى بلاد ما وراء النهر، ويرى بعض المؤرخين أن الهجرة كانت لأسباب اقتصادية بحتة نجمت عن قلة المياه وضيق المراعي، أما ابن

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مراجعة وتصحيح: د. محمد يوسف الدقاق. دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ج٩، ص ٤٧٣ - ٤٧٤.
- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٧م، ص ١.

الأثير فيعمل هجرتهم بميلهم إلى الإسلام ونكاية بملك الترك، وحباً في سماحة الإسلام والمسلمين، وإمكانية العيش معهم بسلام وأمان^(١).
وبدأت صلتهم بالدولة العباسية عام (٤٣٢هـ) عندما بعثوا برسالة إلى الخليفة العباسي (القائم بأمر الله) فأجابهم وأعطى الشرعية لدولتهم، وطلب من زعيمهم (طغرلبيك) زيارة بغداد فوعده بذلك في الوقت المناسب لانشغاله ببسط نفوذه على أقاليم إيران المختلفة فاستولى على خوارزم قزوين، وكرمان، والديلم، وانتزع همذان من البويهيين سنة (٤٣٤هـ) وما أن حل عام (٤٤٢هـ) حتى سيطر (طغرلبيك) على جنوب إيران فاستولى على أصبهان وجعلها عاصمة الدولة، وبذلك شمل نفوذ السلاجقة كل إيران، وإقليم ما وراء النهر، وغدت دولة السلاجقة هي القوى الأولى في المشرق الإسلامي^(٢).

وللسلاجقة فضل عظيم في حماية الدين والذود عن العقيدة الإسلامية، وقد حققوا ما عجز عنه غيرهم من المسلمين، باحتلال الأناضول، ومن ثم التمهيد للقضاء على بيزنطة، وارتفع شأن أهل السنة والجماعة في عهدهم،

(١) د. أرشيد يوسف، سلاجقة الشام والجزيرة في الفترة ما بين (٤٣٥ - ٥٧٠ هـ) بدون ناشر أو طبعه، ١٤٠٩هـ، ص ١٥.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٩، ص ٣٧٣، مرجع سابق.

- الراوندي، راحة الصدور وآية السرور، ترجمة عبد المنعم حسنين وآخرون، بدون ناشر أو رقم طبعه القاهرة ١٣٧٩هـ، ص ١٠٤.

- د. عبد النعيم حسنين، دولة السلاجقة، مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة، بدون طبعه، ١٩٧٥م، ص ٢٩.

- ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٢٩٤، مرجع سابق.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

وعادت للخليفة العباسي مكانته الطبيعية نسبياً بعد تدهورها إبان الحكم البويهي^(١).

وجدير ذكره أن عصر السلاجقة من العصور الذهبية في المشرق الإسلامي، فقد جرى توحيد أغلب المناطق والدويلات تحت راية واحدة بعد أن كانت مفرقة، وأعيدت السيادة للمذهب السني وقُصِّد دور الشيعة^(٢) ولهم أهمية خاصة في التاريخ لقيام الحروب الصليبية في عهدهم، ودورهم إبان تلك الحروب، وظهور التتار الذين قضوا على الدولة الخوارزمية، ثم الدولة العباسية^(٣).

أما عن (نظام الملك) فهو الوزير الكبير، العالم العادل، قوام الدين، أبو علي الحسن ابن علي بن اسحاق الطوسي، عاقل، سانس، خبير، سعيد، متدين، محتشم^(٤)، ذكره ابن السمعاني في الأنساب فقال: (كعبة المجد، ومنبع الجود، وكان مجلسه عامراً بالقراء والفقهاء)^(٥).

(١) د. مريزين عسيري، الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي، مكتبة الطالب الجامعي: مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ص ٨٦.

(٢) تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبد الفتاح الحلوي، ومحمود الطناحي، مطبعة عيسى البابلي الحلبي: القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ، ن ج ٤، ص ٣٠٩.

ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الآفاق الجديدة: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ ج ٣، ص ٣٧٣.

(٣) د. مريزين عسيري، الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي، مكتبة الطالب الجامعي: مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ص ٨٦.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٣، ص ٣٧٣، مرجع سابق.

له من الشهرة ما هو جدير بها قال عنه السبكي: (وزير غالى الملوك فى سمعتها، وغالب الضراغم، وكانت له النصره مع شدة منعتها، وضاهى الخلفاء فى عطائها، وباهى الفراقذ فكان فوق سمائها، ملك طائفه الفقهاء بإحسانه، وسلك فى سبيل البر معهم سبيلاً)^(١).

ولد يوم الجمعة إحدى عشر من ذي القعدة سنة ثمان وأربعمائة (٤٠٨هـ) بنوقان إحدى مدينتي طوس^(٢) وكان من أولاد الدهاقين الذين يعملون فى البساتين بنواحي طوس، فحفظه أبوه القرآن وهو ابن إحدى عشرة سنة، وأشغله بالعلم والقراءات والتفقه على مذهب الإمام الشافعي^(٣) وسمع الحديث واللغة والنحو^(٤).

خرج نظام الملك من عند أبيه فقصد غزنه، وخدم فى الدواوين بخراسان وغزنه، ثم اتصل بخدمة على بن شاذان المعتمد عليه بمدينة بلخ - وزير السلطان ألب ارسلان - فلما دنى أجل ابن شاذان، أوصى ألب ارسلان به وذكر له محاسنه وكفاءته وأمانته وزكاه، فعينه ألب ارسلان محل ابن شاذان فى الوزارة، ثم من بعده وزر لملكشاه، وقد خدم لديهما ما مجموعه تسعاً وعشرون سنة، لم ينكب فى شئ منها^(٥)، وقد أخذ فى بناء المساجد،

(١) السبكي، طبقات الشافعية، ج٤، ص٣٠٩ - ٣١٢، مرجع سابق.

(٢) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٣، ص٣٧٤، مرجع سابق.

(٣) السبكي، طبقات الشافعية ج٤، ص٣١٢، مرجع سابق.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف: بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م، ج١٢، ص١٤٠.

(٥) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٣، ص٣٧٣، مرجع سابق.

- ابن الأثير، الكامل، ج١٠، ص٢٠٧، مرجع سابق.

- ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٢، ص٣١٣، مرجع سابق.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

والرباطات، والمدارس التي عرفت باسمه (النظامية) فبنى مدرسة بغداد،
ومدرسة ببلخ، ومدرسة، بهراة، ومدرسة بأصبهان، ومدرسة بالبصرة،
ومدرسة بمرو، ومدرسة بطبرستان، ومدرسة بالموصل^(١) أما عن وفاته فقد
رافق نظام الملك (ملكشاه) من أصبهان قاصداً بغداد في مستهل رمضان سنة
(٤٨٥هـ) فلما كان يوم العاشر من رمضان وأفطر، جاءه صبي في هيئة
مستغيث ومعه قصة، فلما انتهى إليه ضربه بسكين في فؤاده وهرب، ثم إنه
عثر في طناب الخيمة فلحق به مماليك نظام الملك فقتلوه، ومكث ساعة،
وجاءه السلطان يعوده فمات وهو عنده، وقد اتهم السلطان في أمره، فلم تطل
مدته بعده سوى خمسة وثلاثون يوماً، وحُمل إلى أصبهان، ودفن هناك بمحلة
له، وله من العمر سبع وسبعون سنة^(٢) صفوة القول أن نظام الملك أشهر
وزراء السلاجقة، أستمروا فيها ثلاثون عاماً متتالية، للسلطانين (أب ارسلان)
و(ملكشاه)^(٣) وعمل على القضاء على الفرق التي تحمل اسم الإسلام،
وخاصة الباطنية والشيعة، وأحيا المذهب السني، وهو صاحب المدارس
النظامية، وله كتاب (سياست نامه)، وأمالى بالعربية في الحديث، وتعكس
تصرفاته (تطبيقاته) الاقتصادية الاهتمام بالضوابط الشرعية في مجالها فهي

(١) السبكي، طبقات الشافعية، ج٤، ص٣١٣، مرجع سابق.

- ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٢، ص١٤٠، مرجع سابق.

(٢) السبكي، طبقات الشافعية، ج٤، ص٣٢٦-٣٢٧، مرجع سابق.

- ابن كثير، البداية والنهاية ج١٢، ص١٤٠، مرجع سابق.

(٣) انظر ترجمتها في: شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة: بيروت،
الطبعة السابعة، ١٤١٠هـ، ج١٨، ص٤١٤ برقم ٢١٠، ج١٩، ص٥٤ وما بعدها برقم
٣٢.

منسجمة إلى أبعد حد معه تنظيراً، وقد يوجد مذهباً ينحرف به من طبقة فيصبح الخلل في النظام لا في المذهب.

على أن تلك التطبيقات تم بناء تحليل اقتصادي وفقاً لها، لأنها نابعة في الأساس من الشريعة، فالإقطاع إجراء شرعي أخذ به الرسول ﷺ والخلفاء الراشدون، وغيرهم من حكام المسلمين، فضلاً عن كونه أسلوباً تنموي تتشابه آثاره على مختلف القطاعات الاقتصادية والزراعة بخاصة، مع ابتكار (استحداث) أمور تتعلق به، كما أن الاهتمام بالتنمية البشرية، من خلال تكريم العلماء ومجالستهم، وبناء المدارس في نسق هندسي ملائم أمر شرعي لا يحتاج إلى مزيد دليل، لأن الإسلام دين العلم والعلماء، وشهرة الأدلة الشرعية تغني عن سرد بعضها، علاوة على أن السياسات الاقتصادية التي أخذ بها -نظام الملك- مالية كانت أو غيرها تتفق إلى حد كبير مع التعاليم الشرعية في هذا المجال، وهدفها الترشيح وتحقيق التوازن.

المبحث الأول

الإقطاع

يمارس الإقطاع كإجراء شرعي دور تنموي لا يستهان به في الحياة الاقتصادية لأية أمة من الأمم، ويستمد أصوله الشرعية من السنة المطهرة، وعمل الخلفاء الراشدين، وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم، وكثير من التطبيقات التي حدثت إبان فترة التاريخ الإسلامي المختلفة، ويساهم بفاعلية في الاستغلال الكفء والأمثل للموارد الاقتصادية، التي بثها الله في هذا الكون بما يكفي حاجة الإنسان في كل زمان ومكان، شريطة أن يتم ذلك وفق التعاليم الشرعية، والسنن الكونية وبذل الجهد اللازم، كمدخل رئيسي لكمال الاستفادة ويعد أداة هامة من أدوات توزيع الموارد الطبيعية التي تجمع بين تحقيق العدالة التوزيعية وحتمية تشغيلها، وعدم تعطيلها ومسوغ تستطيع الدولة من خلاله التأثير في الحياة الاقتصادية ضمن القواعد الشرعية.

ويتنوع الإقطاع إلى إقطاع تملك أي تخصيص قطعة من الأرض أو نحوها، لمن تتوفر فيه القدرة على استثمارها، وتكون ملكيتها لها تامة، ويقع هذا النوع على الموات والعامر والمعادن^(١) وإقطاع إرفاق وهو أن يقوم الإمام بإعطاء أحد الأفراد مكانا في المرافق العامة لينتفع به مدة زمنية معينة بدون تملك بشرط ألا يضر بأحد وهو جائز كالصحارى ونحوها، وإقطاع استغلال وهو إما أن ينصب على الأرض، ولا غبار عليه شرعا وهو فعل عمر رضي الله عنه في السواد، أو على خراجها وهو جائز بشروط منها، أن يكون لمن

(١) الموارد، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٢٣٩ وما بعدها.

له أجر في بيت المال مقابل عمل دائم كالجنود، وكتاب الدواوين (الموظفين) والقضاة وأن يكون لأجل معلوم، وأن يكون وراثياً، وأن يكون زمن المقطع معلوم عند الإقطاع، وأن يكون قدر الخراج معلوماً عند المقطع وبأذن الإقطاع، وأن يكون الخراج المبذول للمقطع محددًا بما يستحقه، وألا يعطى المقطع أي سلطة على الفلاح تمنحه الاستغلال وفرض الرسوم ويشترط للإقطاع عامة شروط عدة تضي عليه طابع الشرعية كأن يكون مأذوناً فيه من الإمام ليحصل به التملك، والتأثير في الحياة الاقتصادية، وتوجيه النشاط الاقتصادي، وحث الأفراد على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. وفي هذا السياق يقول أبو سيف: (ولا أرى أن يترك الإمام أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها فإن ذلك أمر للبلاد وأكثر للخراج^(١)) ويقول ابن حزم: (ويأخذ السلطان الناس بالعمارة وكثرة الغراس، ويقطعهم الإقطاعات في الأرض الموات، ويجعل لكل أحد ملك ما عمر ويعينه على ذلك لترخص الأسعار، ويعيش الناس والحيوان، ويعظم الأجر)^(٢) ويتطبيق أسلوب الإقطاع تكون الدولة قد أدت بعض ما عليها تجاه التنمية الاقتصادية، لأن الدولة (أي القطاع العام) في الإسلام يتضمن مباشرة مع القطاع الخاص في سبيل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وفي هذا الصدد يقول الماوردي: (إن على الدولة عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب

(١) أبو يوسف، الخراج، دار المعرفة: بيروت، الطبعة السادسة، ١٣٩٩هـ، ص ٦٦.

(٢) ابن حزم، المحلى، دار الكتب العلمية: بيروت بدون رقم طبعة أو تاريخ ج ٧،

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

مسالكها)^(١) فهو جهد إيجابي تقوم به الدولة لتحقيق أدوارها المناطة بها في
خدمة أهداف التنمية.

كما أن قدرة الشخص على الاستغلال الأمثل لجميع ما أقطع شرط فيه،
وهنا يتضح الهدف التنموي بشكل أكبر، إذ ليس الهدف من الإقطاع التملك
فقط بل الإحياء والعمل والإنتاج والتنمية يقول ابن قدامة: (ولا ينبغي أن
يقطع الإمام أحداً من الموات إلا ما يمكن إحياءه)^(٢) وفي عدم موافقة عمر بن
الخطاب رضي الله عنه على إقطاع أبي بكر رضي الله عنه لطلحة بن عبيد الله، واسترداده ما عجز
بلال بن الحارث عن عمارته من الأرض التي أقطعه إياها الرسول صلى الله عليه وسلم
وتحديده مدة الإقطاع بثلاث سنوات للإعمار، دليل على أهمية هذا الشرط^(٣)
كإجراء تنموي، وتوخيا لهدف عدالي ينصب على تحقيق العدالة في توزيع
الدخل والثروة بين الأفراد والأجيال المتلاحقة.

ومن أهم شروط الإقطاع عدم تعارضه مع المصلحة العامة يقول
الطحاوي: (لا ينبغي للإمام أن يقطع مالا غنى بالمسلمين عنه كالبحار التي
يشربون منها، والملح الذي يمتارون منه)^(٤) والاقتصاد الإسلامي يبحث عن
تحقيق المصلحة والإمام مسئول عن ذلك، لأن تصرفه يجب أن يكون
محكوماً بالمصلحة العامة، وتحقيق التوازن، والتوفيق والملائمة بين

(١) المواردى، أدب الدنيا والدين، دار اقرأ: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، ص ١٥١
(٢) ابن قدامة، المغنى والشرح الكبير، دار الكتاب العربي: بيروت، بدون رقم أو تاريخ
ج ٦ ص ١٦٦.

(٣) أبو عبيد، الأموال، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٩٩هـ، ص ٩٣.
(٤) أحمد الطحاوي، مختصر الطحاوي، تحقيق أبو الوفا الأفعاني، دار الكتاب العربي:
القاهرة، بدون رقم، طبعة ١٣٧٠هـ، ص ١٣٥.

المصلحتين العامة والخاصة، كأساس من الأسس الحاكمة للنظام الاقتصادي الإسلامي.

فضلا عما سبق يشترط ألا يكون الإقطاع في شئ تعين مالكة يقول صلى الله عليه وسلم: (من أخذ من الأرض شيئا بغير حقه خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين)^(١) وفي هذا دلالة اقتصادية واضحة على احترام الإسلام للملكية الخاصة، لأنها أصل ثابت وحق مصان لا يمس ولا ينتزع إلا لمصلحة راجحة مع التعويض العادل عنها، وإشباع لغريزة حب التملك لأن الإنسان فطر عليها، وهو ما يعنى تعلق الإقطاع بملكية الدولة، وفي هذا يقول المواردى: (وإقطاع السلطان مختص بما جاز فيه تصرفه ونفذت فيه أوامره)^(٢).

وفيما يتعلق بالسلاجقة عموما، كان النظام الإقطاعي هو الأساس الذي تقوم عليه الملكية، لأن السلاجقة يرون أن المملكة ضيعة السلطان يمتلكها نيابة عن قومه، يقطع أراضيها لأقاربه وأنصاره وجنوده وعبيده وعدم المساس بالملكية الخاصة، لتعلقه بخراج الأرض دون رقابتها، مع اقتران ذلك بالاستغلال والإساءة إلى الفلاح، والاستيلاء على ما بيديه، إذ يعدون الإقطاع ملكا وارثيا، وكان الوزير بدوره يهيمه أن تزداد إيرادات الإقطاع ليزداد تبعا لذلك مخصصه، وبالرغم من نجاح نظام الإقطاع عند السلاجقة في البداية، إلا أنه أصبح بمرور الوقت مؤذنا بالتنافس والأطماع والتنازع والإفلاس،

(١) البخاري، صحيح البخاري، ج٢، ص ٨٦٦

(٢) المواردى، الأحكام السلطانية، ص ٢٣٩، مرجع سابق.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

ومن ثم فساد العمران (التممية) والجبائية^(١) أما نظام الملك فقد كان أول من طبق الإقطاع الحربي، كسياسة اقتصادية يستطيع من خلالها توفير المال اللازم للأجناد دون الضغط على موارد الدولة وخزینتها، فقد رأى: (أن الأموال لا تحصل من البلاد لاختلالها، ولا يصح منها ارتفاع لاعتلالها، ففرضها على الأجناد إقطاعاً، وجعلها لهم حاصلًا وارتفاعاً فتوفرت دواعيهم على عمارتها، وعادت في أقصر مدة إلى أحسن حالة من حليتها).^(٢) وهذا الإجراء من الوزير نظام الملك فيه ترشيد، وتوفير فرص عمل، وعمارة فالترشيد على الخزينة، وتوفير فرص العمل للأجناد وقت انعدام الحاجة إليهم وإشغالهم فيما فيه فائدة لهم وللاقتصاد القومي في مجموعه، وعمارة لأنهم سيوجهون اهتمامهم إلى تلك الإقطاعات ويعملون على تنميتها واستثمارها، وحسن استغلالها فيما يعود عليهم بالنفع، ومزيد من الدخل الفردية، وتحسين الأحوال المعيشية.

إن الجديد الذي أضفاه نظام الملك على الإقطاع كإجراء شرعي وتنموي، إدراكه أن الجنود المسجلين في ديوان الجيش لم يوزع عليهم إلا إقطاعات قليلة، والجيش السلجوقي بضخامة عدده (٤٠٠ ألف من رجل) يلزمه إقطاعات كثيرة، ولذلك وزعت كثير من الإقطاعات في خراسان على قادة الجيش بسبب اتساع رقعة الدولة السلجوقية في عهد ملكشاه، فضلاً عن أن تركيبة الجيش كانت شديدة التنوع مختلفة العناصر، وأراد لها نظام الملك

(١) أحمد كمال حلمي، السلاجقة في التاريخ والحضارة، دار البحوث العلمية: الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ، ص ٢٠١.

(٢) الفتح بن علي البنداري الأصفهاني، تاريخ دولة آل سلجوق، دار الآفاق الجديدة: بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، ص ٥٤-٥٥.

أن تستقر، وتمارس عملا تنمويا يربطها بالأرض ويحقق هدفا سياسيا يزيد من مواطنتها، وبما يسهل على الدولة السيطرة عليها، وتقليل المنازعات بينها، وهو ما يخفف الضغط على موارد الدولة وميزانيتها.^(١)

ولكمال الاستفادة وتحقيق التنمية والإعمار، عمد نظام الملك إلى وضع عدد من الضوابط المنظمة للإقطاع تمنع انحرافه نذكر طرفا منها فيما يلي:

(١) الحرص على حماية الفلاحين من تسلط أهل الإقطاع وظلمهم وجورهم وتعسفهم، يقول نظام الملك في هذا الصدد: (ينبغي لأهل الإقطاع أن يعلموا أن ليس لهم على الرعية من الأمر إلا أن يجبوا منهم المال الحق الذي عهدت إليهم جبايته بالحسنى، فإذا جبوه وجب أن يأمن الناس على أنفسهم ونسائهم وأموالهم وعيالهم ويطمئنوا على أسبابهم وضياعهم فإذا أرادت الرعية أن ترد باب الملك لتطلعه على أمرها وجب عليهم أن لا يحولوا بينهم وبين ذلك، وكل من سار من المقطعين في الناس بغير ذلك وجب أن تغل يده، وأن يسترد منه إقطاعه، وأن يؤخذ على ذلك حتى يعتبر به الآخرون. ومهما يكن من شئ فينبغي لهم أن يعلموا أن الملك والرعية للسلطان جميعا، وأنهم (أي أهل الإقطاع) وكذلك الولاة وهم على رأس الرعية شحنة لا ينبغي أن يكون لهم على الرعية إلا ما يكون للسلطان عليهم من حسنى تنعم بهم أن شاءوا أن يأمنوا عذاب الآخرة وعقابها)^(٢) وفي هذا يحدد نظام الملك ضوابط لائحة الإقطاع بما يكفل

(١) السيد الباز العريبي، الإقطاع في الشرق الأوسط، بحث في حولية كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد الرابع ١٩٥٧م، ص ١٣٧-١٣٨.

(٢) نظام الملك، سياسات نامة: ترجمة: د. محمد العزاوي، دار الرائد العربي: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ص ٦١.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

عدم انحراف المقطعين عن أهداف الإقطاع الشرعي في العمارة والتنمية وزيادة الموارد، لأن خلاف ذلك خراب للبلاد والعباد، وفساد لسياسات تنمية الزراعة.

(٢) بث العيون والرقباء والمتابعة من قبل الدولة، فعلى السلطان أن يتفقد الرعية، وأن يتابع أهل الإقطاع وإقطاعاتهم من خلال مجموعة من المستويات الرقابية المختلفة، وهنا يطرح نظام الملك أهمية الاحتياط في إقطاع أصحاب الإقطاع، وأحوال الرعية، يقول: (فإذا بدت على الرعية علائم التلف والتشعث في ناحية من النواحي، وعجت الريبة في النفس بأن القائلين مغرضون وجب أن يندب على الفور من الخواص من لا يرقى إلى ساحته الريب فيما يبعث فيه من أعمال، وأن يرسل إلى تلك الناحية متذرعاً بذريعة ما، فيجوس فيها شهراً يفحص عن حال المدينة، ويرى العمران والخراب، ويستمع إلى قول كل قائل في حق صاحب الإقطاع والعامل، ويعود بالخبر اليقين، ذلك لأن الوكلاء يلقون أعدارهم، ويلتمسون الذرائع بقولهم: (إنهم لنا خصماء فلا تلقوا لقولهم بالا، لأنكم إن فعلتم جرأوا علينا وفعلوا ما يشتهون) أما المعتمدون والقائلون فيعجزون عن بذل النصح للسلطان، أو لأصحاب الإقطاع المغرضين ما لم يتبينوا صورة الحال، فيخرب العالم لهذا السبب وتبتس الرعية وتأذى، وتجبي الأموال بغير حق)^(١) وما ذلك إلا من مستويات الرقابة على الخطط الاقتصادية خاصة، والنشاطات الاقتصادية عامة، وتعرف بمتابعة ولي الأمر في العصر الحاضر، ويظهر أن نظام الملك أراد من

(١) نظام الملك، سياسات نامه، ترجمة: د. محمد العزاوي، ص ١٧١ مرجع سابق.

تحقيق هذا المستوى الرقابي زيادة فاعلية نظام الإقطاع، وقيامه بالدور المأمول منه في تحقيق الآثار الاقتصادية والتنموية والعدالية، وتوفير الموارد المالية التي تستطيع الدولة من خلالها القيام بالأعباء المناطة بها.

(٣) تفريق الإقطاع في بلاد مختلفة، حتى لا يقوى المقطع، وبشكل خطورة على الدولة وسلطتها، والأحوال الأمنية فيها، يقول الأصفهاني: (وربما قرر نظام الملك لوحد من الجند ألف دينار في السنة، فوجد نصفه على بلد الروم، ونصفه على وجه في أقصى خراسان وصاحب القرار راضى)^(١) وهذا الإجراء عمل على انتعاش الزراعة، وزيادة الرخاء.

فضلاً عما سبق يعد نظام الملك أول من مارس الإقطاع العسكري (الحربي)، مع عدم المساس بحقوق الملكية الخاصة، لتحقيق جملة من الأهداف تتكامل فيما بينها في شكل خطة اقتصادية نتيبتها فيما يلي:

(أ) حرص نظام الملك الشديد على الاستفادة من توجيه الإقطاعات في سبيل تحقيق مصلحة عامة الأمة، فقد دقق في أن يتوافق الإقطاع مع طاقة المقطع على تنمية واستثمار ما أقطع، متأسيا بسنة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فوضع لكل من أقطعه صحيفة خاصة به في الديوان، وأوصى بعدم محاسبتهم مجتمعين، وأن يجرى تركيز النشاط لكل منهم فيما يقطع من الأرضين، ولهذا فإن المقطعين كانوا يبذلون جهوداً كثيرة من أجل تحسين إقطاعاتهم وتنظيمها، وتحقيق أكبر نفع منها، وفي نفس

(١) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سلجوق، مرجع سابق.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

الوقت فإنهم كانوا يحرصون على تنفيذ كافة التزاماتهم أمام الدولة
ضمانا لاستمرار استثماراتهم لتك الإقطاعات.^(١)

(ب) إعداد الجيش المنظم، ونظام الملك أول من أقطع الأجناد، إذ لم يكن
عادة الخلفاء والحكام والسلاطين من أيام عمر بن الخطاب ؓ فالأموال
تجبي على الديون، ثم تفرق العطايا إلى الأمراء والأجناد على حسب ما
قرر لهم، غير أن أتساع دولة السلاجقة وضع نظام الملك أمام هذا
الإجراء.

(ج) توفير القدرة اللازم من الأموال للنهوض بأعباء التنمية الاقتصادية
والاجتماعية الشاملة. على أن الأموال قد سارت في تحقيق جملة من
الأهداف السابقة على ما يرام، ثم ما لبث أن حدث الانحراف لخروج
المقطعين على التنظيمات الدقيقة، التي وضعها نظام الملك تجاوز معه
المقطعين خراج الأرض إلى امتلاك رقيبتها وضمها إلى أملاكهم
وتوارثها، وهذا انحراف خطير بالإقطاع العسكري الذي وضعه نظام
الملك عن أهدافه أدى إلى جملة من المشكلات الاقتصادية فخربت
البلاد، وانتفت أسباب النماء والازدهار وحاكى أو شابه إلى حد كبير
نظام الإقطاع في أوروبا في العصر الوسيط، حتى أصبح لكل منهم
مناطق شاسعة يعجز عن استغلالها وتنميتها وتحقيق الاستفادة الكاملة
منها. ومن ذلك اقطع السلطان ملكشاه (محمد العقيلي) إقطاعاً كبيراً

(١) هيفاء عبد الله البسام، الوزير السلجوقي نظام الملك، رسالة ماجستير غير منشورة
مقدمة إلى قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة: مكة
المكرمة، ١٣٩٩هـ، ص ١٣٧.

شمل الموصل وحران والرحبة وأعمالها وسروج والرقعة والخابور^(١) كما أنه منح (سنقر) إقطاعاً كبيراً شمل حلب وحماه ومنبج واللاذقية والمعرة وأعمالها.^(٢) ومن نتائج ما سبق سيطرة المقطعين عن طريق وكلائهم على الأرض، مما حد من حرية الفلاحين وأجبرهم على دفع رسوم إضافية وقادهم إلى استخدام (نظام الإلجاء)، أي إلقاء أراضيهم للعسكريين لحمايتها، فتوسعت الملكيات الكبيرة، ومع أن الوزير نظام الملك قد حاول أن يحمي الفلاحين، وزرع الأرض من التجاوز والظلم، لكن الانحرافات كانت أكبر من تدابيره، فقد تطور الإقطاع العسكري أواخر الفترة السلجوقية، فلم يعد قاصراً على الضرائب، بل صار وراثياً يمارس فيه المقطع صلاحيات واسعة مقابل الخدمة العسكرية، وإعداد الجند^(٣) وقد برز انعكاساً لتلك الأوضاع نوع آخر من الإقطاع لدى السلاجقة، هو إقطاع التملك، ينقل إلى المقطع جميع حقوق التملك والتوارث، ولا يتحمل المقطع سوى العشر، ويجري عادة على الأرض الموات لإحيائها، وأحياناً على الأرض العشرية، وهي الأرض العامرة التي مات صاحبها ولا وارث له.^(٤)

(١) ابن الأثير، الكامل ج ١٠، ص ٥٨، مرجع سابق.

(٢) المقدسي، الروضتين في أخبار الدولتين، دار الجيل: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ١، ص ٢٥.

(٣) د. مريزن عسيري، الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي، ص ١٠٤، مرجع سابق.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٤٣، مرجع سابق.

الوزير السلجوقى نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحى الغامدى

إن الإقطاع وهو يقع على الأرض، وينحصر تقليب الأرض في عمليات الاستثمار عادة في الزراعة، والإقطاع الزراعي هو الإقطاع الأولي في الاقتصاد المعاصر، يضاف إليه الاستخراج والصيد والغابات، يعطى دلالة أكيدة على أهمية الإقطاع كإجراء تنموي يعمل على تنمية القطاع الزراعي، وخلق قيمة مضافة من جراء عمليات الاستثمار فيه، والواقع المعاصر يدل على أن كثير من الدول الإسلامية ذات المساحات الشاسعة القابلة للزراعة لو أقطعت أفرادها وفق شروط ومعايير وضوابط معينة، لاستطاعت حل الكثير من المشكلات وعلى رأسها توفير القدر الملائم من الأغذية، وحل مشكلة البطالة، والاستغناء بشكل ما عن القروض والمساعدات، والقطع الأجنبي اللازم لإمضاء عمليات الاستيراد، فضلا عن المساهمة بفاعلية في حل مشاكل الإسكان المنتشرة في الكثير من الدول الإسلامية يدل على هذا الاتجاه أن معدل استخدام الأراضي في الكثير من الدول الإسلامية لا يشكل سوى نسبة ضئيلة قياساً إلى مساحة الدولة. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١) استخدام الأراضي في بعض الدول الإسلامية كنسبة من مساحة الأرض عام ١٩٩٦م

الدولة	مساحة الأرض (آلف كيلو متر مربع)	استخدام الأرض		
		أرض زراعية % من مساحة الأرض	أرض محاصيل دائمة % من مساحة الأرض	أخرى % الأرض
السودان	٢٣٧٦	٥.٤%	صفر %	٩٤.٥%
تركيا	٧٧٠	٣١.٨%	٣.٢%	٦٣.٩%

الدولة	استخدام الأرض			مساحة الأرض (آلف كيلو متر مربع)
	أخرى % الأرض	أرض محاصيل دائمة % من مساحة الأرض	أرض زراعية % من مساحة الأرض	
اليمن	٩٧.١%	٠.٢%	٢.٧%	٥٢٨
انونيسيا	٨٣.٣%	٧.٢%	٩.٩%	١٨٢١
إيران	٨٨.٣%	١%	١٠.٩%	١٦٢٢
العراق	٨٦.٨%	٠.٦%	١٢.٦%	٤٣٧
الأردن	٩٥.٤%	١%	٣.٦%	٨٩
ماليزيا	٧٦.٩%	١٧.٦%	٥.٥%	٣٢٩
المغرب	٧٨.٢%	١.٩%	١٩.٧%	٤٤٦
نيجيريا	٦٤.١%	٢.٩%	٣٣.٣%	٩١١
سوريا	٧٠.١%	٣.٩%	٢٤.٤%	١٨٤
باكستان	٧٢.١%	٠.٧%	٢٧.٣%	٧٧١
مصر	٩٦.٧%	٠.٥%	٢.٨%	٩٩٥
السعودية	٩٨.٢%	٠.١%	١.٧%	٢١٥٠

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م)،

ص١٢١-١٢٢

يبين الجدول السابق ارتفاع نصيب الأراضي الأخرى من المساحة الكلية لمساحة الدولة، وحسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة، يقصد بالأراضي الأخرى الأراضي غير الزراعية، وأراضي الحشائش التي لا تستخدم للماشية والمستنقعات، والأراضي البور وغيرها وهو ما يعزز وجهة النظر التي نتبناها إحصائياً، بأن توجه تلك الأراضي نحو الاستخدام الأمثل

الوزير السلجوقى نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحى الغامدى

وفق مبادئ وقواعد الإقطاع الشرعي، بما يسهم في علاج المشاكل سالفه الذكر، ويرفع من مساحة الأراضي المستخدمة في زراعة الأغذية والمحاصيل الدائمة فضلا عن ضالة القيمة المضافة، التي تشكلها الزراعة في الناتج المحلى في كثير من الدول الإسلامية، التي توسم بأنها زراعية مع ارتفاع نسبة القوى العاملة فيها، وهذا يعقد من مهمة العملية التنموية في تلك الدول، ويحتم عليها البحث عن طرائق بديلة تستطيع معها رفع معدل القيمة المضافة في الزراعة، وقد يكون الإقطاع الشرعي أحدها، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٢) القيمة المضافة عام ١٩٩٨ / ونسبة القوى العاملة في الزراعة

الدولة	القيمة المضافة في الزراعة % من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨ م	القوى العاملة في الزراعة % من الناتج المحلي الأجمالي ١٩٩٠ م
المغرب	١٦%	٤٥%
الأردن	٣%	١٥%
إندونيسيا	١٦%	٥٥%
باكستان	٢٥%	٥٢%
بنجلاديش	٢٣%	٦٥%
تركيا	١٥%	٥٣%
إيران	١٦%	٣٩%
تونس	١٤%	٢٨%
الجزائر	١٢%	٣٦%
سوريا	١٨%	٣٣%
مصر	١٧%	٤٠%
لبنان	١٢%	٧%
ماليزيا	١٢%	٦٧%

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م)، ص ٢٥٢-
٢٥٣، والبنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م)، ص ٤٩.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

أما الدين العام الخارجي فقد بلغ معدلات تؤذن بالخطر، ويصادر على التنمية ومجهوداتها في الكثير من الدول الإسلامية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٣) الدين الخارجي في بعض الدول الإسلامية

الدولة	إجمالي الدين الخارجي ملايين الدولارات ٩٧م	% من الناتج القومي ٩٧م	% إجمالي الدين إلى الصادرات	% إجمالي خدمة الدين إلى الصادرات
ماليزيا	٤٧٢٢٨	%٤٨	%٤٦	%٧.٥
الأردن	٩٢٣٤	%١١٠	%١٣٤	%١١.١
أندونيسيا	١٣٦١٧٤	%٦٢	%١٣٨	%١٩.٦
باكستان	٢٩٦٦٤	%٣٨	%٢٠٢	%٣٥.٢
بنجلاديش	١٥١٢٥	%٢٠	%١٣٠	%١٠.٦
تركيا	٩١٢٠٥	%٤٣	%١٤٢	%١٨.٤
تونس	١٣٢٣	%٥٨	%١١٩	%١٦
الجزائر	٣٠٩٢١	%٦٥	%١٨١	%٢٧.٣
المغرب	٢٤٤٥٨	%٥٣	%١٤٩	%٢٦.٦
إيران	١١٨١٦	%٠٩	%١٩٥	%٣٠
سوريا	٢٠٨٦٥	%١١٤	%٢٠٨	%٩.٣
مصر	٣٩٨٤٩	%٢٨	%٩٩	%٩
اليمن	٣٨٥٦	%٥٦	%٧٥	%٢.٦

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم عام (١٩٩٩م)، ص ٢٧٠-٢٧١، والبنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م)، ص ٢٥٨.

فضلا عن ضآلة القطع الأجنبي التي تحتاج معه تلك الدول إمضاء عمليات التجارة الخارجية المختلفة، وفقا لنظرية توافق القوى الشرائية فى شكل عملات صعبة، وأصول دولية سائلة، أو حقوق سحب خاصة (ZDR)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٤) إجمالي الاحتياطات الدولية لعدد من الدول الإسلامية مقارنة ببعض الدول المتقدمة بملايين الدولارات عام ١٩٩٧م

الدولة	إجمالي الاحتياطات الدولية	الدولة	إجمالي الاحتياطات الدولية
موريتانيا	٢٠١	غانا	٨٢٩
مالي	٤١٥	الجزائر	٨٠٤٧
ماليزيا	٢٠٧٨٨	السودان	٨٢
أندونيسيا	١٦٥٨٧	تونس	١٩٧٨
المغرب	٣٩٩٣	الولايات المتحدة	٥٨٩٠٧
تركيا	١٨٦٥٨	المانيا	٧٧٥٨٧
مصر	١٨٦٦٥	فرنسا	٣٠٩٢٧
الأردن	٢١٢٦	المملكة المتحدة	٣٢٣١٧

المصدر: البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم عام (١٩٩٩م) ص ٢٥٠، مرجع سابق.

هذا وبالنظر إلى نظام إقطاع الأراضي في المملكة العربية السعودية، الذى يتماشى مع أسس وقواعد ونظم الإقطاع الشرعي، نجد أنه قد حل كثيراً من المشكلات الزراعية والسكنية، وأوجد مجموعة من فرص العمل فوصلت المملكة إلى الاكتفاء الذاتي، بل وإلى تصدير الفائض من إنتاج القمح وغيره

الوزير السلجوقى نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحى الغامدى

من المحصولات الزراعية، وشيدت آلاف المنازل، والشقق السكنية، والعمائر
التي ساهمت في خلق قيمة مضافة للدخل القومي، من خلال قطاع الزراعة،
والبناء والتشييد، ووفرت المحصولات والمسكن الملائم للغالبية العظمى من
الأفراد، لأن الشريعة الإسلامية تضع المسكن الواسع من ضمن أسباب سعادة
الإنسان ورفاهيته.

ويعود ذلك إلى المساحة الكبيرة للسعودية عامة والزراعية خاصة، فقد
أشارت بعض التقارير إلى أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة في المملكة
بلغت (٥٢.٦٨٣.٥٥) هكتار، تعادل (٢٣.٥٢%) من مساحة المملكة، وأشار
آخر إلى أن الأراضي القابلة للزراعة في المملكة تقدر بنحو (٩٠) مليون
هكتار أى ما يعادل (٢٤%) من إجمالي المساحات القابلة للزراعة في العالم
العربي، وتحل المملكة المركز الثاني من حيث مساحة الأراضي القابلة
للزراعة بعد السودان.

الآن تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة فيه (١٦١) مليون هكتار^(١)
وقد كان لنظام إقطاع الأراضي الزراعية أثر في تحقيق التنمية الزراعية،
والتوسع الأفقي فيها، يشهد لذلك انه تم توزيع أكثر من (١.٢٤١.٠٠٠) هكتار
حتى نهاية خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)، لفئات شملت
الأفراد لاستثمارها في بناء مساكن، والمشروعات الزراعية الخاصة، وكذا
الشركات الزراعية التي أسست لتحقيق أهداف منها الاستفادة من المساحات
الكبيرة القابلة للزراعة في السعودية، وقد استهدفت الخطة الثانية (٩٥ -

(١) مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، التنمية الزراعية في دول المجلس: الرياض
١٩٨٨م، ص٦٥-٦٦.

١٤٠٠هـ) توفير (٤٤٣٠٠) قطعة أرض سكنية مزودة بكافة الخدمات، وبإضافة الأراضي التي توزع على ذوى الدخل المحدود، فإن الدولة قد أقطعت جملة كبيرة من السكان أراضي لإقامة مساكن عليها، بلغت في نهاية الخطة الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠هـ) (٨٧١٧٠٠) وحدة سكنية.^(١)

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية، ١٣٩٦هـ-١٤٠٠هـ، ص ٧٣٤.
- وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة، (١٤١٠هـ - ١٤١٥هـ) ص ٢٤٣.

المبحث الثانى التنمية البشرية

الإنسان أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وصانعها وحجر الزاوية فيها، فكل برامج التنمية وسياستها وخطتها متوجهة في الأساس إلى تحقيق أهدافه، لذا لزم الاهتمام به، ولا يتم ذلك إلا من خلال التعليم والتدريب والتثقيف، وبذل المزيد من الجهد والدعم المادي والمالي لإكمال ذلك، فتنمية العنصر البشرى بزيادة مهارته وقدرته وكفاءته، يجب أن تنصدر قائمة أهداف الخطط الاقتصادية إجمالاً، لما لذلك من آثار إيجابية تعود منافعها المختلفة على المجتمع برمته.

وتتم تنمية الموارد البشرية بالتعليم وزيادة المعارف، ورصيد المهارات والقدرات حتى نصل إلى التركيم في رأس المال البشرى، ومن ثم استثماره بطريقة اقتصادية فاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية دونما تركيز على الناحية الكمية وحسب، بل أهمية العمل على تحسين نوعية تلك العناصر البشرية، والارتقاء بمستواها الاقتصادي والاجتماعي، حتى يتسنى الاستخدام الفعال والأمثل لها^(١) وفي الإطار التنموي ينظر إلى تنمية الموارد البشرية في صورة القوى العاملة، كعملية مركبة تستهدف الرباط الكامل بين خطط وسياسات التنمية الاقتصادية، وخطط وسياسات عنصر العمل، لتحقيق أعلى

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ)، ص٧٣٤.

- وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ) ص٢٤٣.

معدلات الكفاية في الإنتاج، من خلال إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التعليمية والتدريبات اللازمة^(١).

وتشكل القوى العاملة نسبة لا يستهان بها من السكان بلغت (٧١.٤%) في لبنان، (٦٦.١) في تركيا، (٦٥.٢) في الأردن، (٦٣.٨) في أندونيسيا، وتونس، (٦١%) في المغرب، (٥٨.٥%) في ماليزيا، (٥٨.١) في إيران، (٥٦.٥%) في بنجلاديش، (٥٦%) في الكاميرون، (٥٥.٥%) في السنغال، (٥٤%) في كل من غانا وباكستان، (٥٢.٢%) في سوريا، (٥٢.١%) في الكويت، (٤٨.٤%) في اليمن، (٤٧%) في مالي وهكذا في عام ١٩٩٨م^(٢).

وفي النظر إلى هذا الاتجاه ما يضيف أهمية إلى عنصر العمل على اعتباره أهم عناصر الإنتاج وأخصها بالاهتمام، فالإسلام زكى العمل وحث عليه وندب إلى سبله وطرائقه ووسائله، وجعله نشاط محترم بل لقد جعل العمل أساس الحياة، بل هو الحياة ذاتها، نظمته ووضع له القواعد والضوابط، وسد كافة الطرق والبواعث المؤدية إلى البطالة، أو الهدر في مثل هذا العنصر الإنتاجي الهام كما هو الحال في غيره، وذكر صراحة آيات تعلقته بكيفية حصوله على عائد - أي أجر - والآيات والأحاديث في هذا الباب وفي الدلالة على ما تقدم موفورة مشهورة.

(١) د. جمال محمد عبده، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، دار الفرقان: عمان، مؤسسة الرسالة: بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ص ٥٨.

(٢) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٠م، ص ٢٣٥-٢٣٦.

الوزير السلجوقى نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحى الغامدى

والتعليم محور ارتكازي في العناية بالقوى البشرية والاهتمام بها، يحقق السعي الدائب إلى زيادة رصيد وميزان المهارة، مع إعطاء مزيد أهمية لرفع المستوى العلمي والمعرفي بصورة مستمرة لكافة الأعمال وعلى مستوى الأعمار، وفي مختلف النشاطات الاقتصادية زراعية كانت أم صناعية أم خدمية، لأن انخفاض مستويات التعليم والتدريب والثقافة في أي مجتمع، يعمل على انخفاض مستويات المعارف والطرائق والأساليب الفنية للإنتاج، ويؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل ودقة كفاءته، كما أن نقص التعليم والثقافة عائق في سبيل النمو والتنمية الاقتصادية.

وتهدف التنمية في الاقتصاد الإسلامي إلى تنمية الموارد البشرية، وتكوين الشخصية السوية، وتنمية الخلق والبادئ والشمائل التي يحتويها الجانب الخلقى في الشريعة، فضلاً عن التعليم والتدريب على المهارات المطلوبة لكافة الأنشطة الاقتصادية، لتحقيق الكفاءة الإنتاجية للعمل^(١).

إن تحقيق ما تقدم من ضمن أهم الأهداف الكلية على قائمة أهداف الخطط الاقتصادية في الكثير من دول العالم الإسلامي اليوم، يعنى الاستثمار الصحيح والملائم في الإنسان، وهل التنمية في إطارها النهائي سوى أداة ووسيلة وأسلوب لتحقيق ذلك؛ لأنها تنطلق من الإنسان وتتوجه إليه، بما يعنى دمج الوسائل في الغايات هنا. وللوصول إلى الاستثمار الأمثل في الإنسان عن طريق التدريب والتعليم شاملاً العلم الشرعي والعلوم الدنيوية النافعة للفرد في معاشه ومعاذه، ناهيك عن التدريب واكتساب المعارف والخبرات،

(١) محمد عفر، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفا: المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ص ١٣٠.

والاهتمام بالصحة والتداوي والوقاية، من خلال وجوب طهارة البدن، والثوب، والمكان، وإمالة الأذى عن الطريق، والتربية النفسية والصحية والبدنية، والغذاء السليم، والتداوي في حالة المرض، وأهمية توفر المسكن الصالح المناسب لأن ذلك في حكم الضروري، إذ يرى الشاطبي أن: (المسكن بالفدر الضروري لحفظ اللوازم الخمس من الضروريات اللازمة لقيام مصالح الدين والدنيا، والزواج الشرعي)^(١)، لأن الأمور السابقة مجتمعة تعمل على الاستثمار في الإنسان، وتحسين نوعية القوة العاملة وكفاءتها، واستخدام طرائق وفنون الإنتاج المتقدمة، ومن ثم زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية، وتحسين نوعياتها،

ويرتبط بما سبق حرص الإسلام على تحقيق العمالة الكاملة، وترشيد قوة العمل، وتوجيهها نحو المجالات الإنتاجية المفيدة والنافعة للفرد والمجتمع، دون تحديد بمجالات أو مهن أو احتقار العمل والتقليل من شأنه طالما كان في الإطار المشروع، وعلى الدولة توجيه الأفراد ورعايتهم وتوعيتهم ومساعدتهم بما يتاح لها من قدرات وموارد، لضمان حسن الاستفادة وتوفير مراكز البحث العلمي والمكتبات والمعامل، ومراكز التدريب واكتساب المهارات لتوظيف الكفاءات، وإفساح المجال أمام قوة العمل المتاحة للإبداع والابتكار والبحث، تحقيقاً لطموحاتهم وكسباً للخبرة وخدمة أنفسهم ومجتمعاتهم.

(١) الشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ، ج٢، ص ٨-٢٥.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

صفوة القول أن أساس الجهد التنموي، ومحور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإنسان الذي كرمه الله وأعزه، لذا فإن التنمية تعني توفير متطلبات كرامة الإنسان وعزته، شاملة بذلك بيئته المادية والثقافية والاجتماعية، وبما يحقق الشمول والتوازن والاستمرار، والتغيرات الكمية والنوعية والديناميكية، مع الاستخدام الأمثل للموارد والبيئة الطبيعية، والالتزام بأولويات الإنتاج المتعارف عليها، وبما يحقق طاعة الله وعمارة الأرض، ورفاهية المجتمع، وعدالة التوزيع، كأهداف مركزية لعلم الاقتصاد الإسلامي.

وبنقل المحاولات والجهود المتعلقة بتنمية القوى البشرية إلى العصر، ومن ثم العلم الذي بين أيدينا، نجد أن العصر السلجوقي بحق عصر انتشار العلم، من خلال المدارس، وخاصة في العراق، يشهد لذلك المدارس التي دخلها آلاف الطلاب، من مختلف دول العالم الإسلامي للدراسة، ولما توفره لطلابها من وسائل الراحة وأسباب العلم، ويعد نظام الملك أول من شرع في بناء تلك المدارس وزودها بما تحتاج إليه، مع تقدير المرتبات والمعالم (المكافآت) للطلبة، فكان بذلك أول من أعان الطلاب على تحصيل العلم بتوفير دخل يستطيع الطالب من خلاله أن يصل إلى مستوى معيشي لائق، يذكر السبكي: (أنه -نظام الملك - بنى المدارس، ووقف الوقف، ونعش من العلم وأهله ما كان خاملاً مهملاً في أيام من قبله وأبتاع الكتب بأوفر الأثمان وكانت سوق العلم في أيامه قائمة، والنعم على أهله

داره، وكانوا مستطيلين على صدور أرباب الدولة، أرفع الناس في مجمله، لا يحجبون عن بابه، يتسول بهم الناس في حوائجهم^(١).

وأخذ - نظام - الملك في بناء المدارس، فبنى مدرسة ببغداد، ومدرسة ببلخ، ومدرسة بنيسابور، ومدرسة بهراة، ومدرسة بأصبهان، ومدرسة بالبصرة، ومدرسة بمرو، ومدرسة بطبرستان، ومدرسة بالموصل، حتى قيل أن له في كل مدينة بالعراق وخراسان مدرسة^(٢) مدفوعاً في سبيل إنشاء تلك المدارس بمجموعة من الدوافع العقديّة المنبثقة من علاقة الإنسان بخالقه على أسس صافية، ومنهج سليم ذلك أن كثيراً من العقائد الفاسدة، والمبادئ الهدامة قد انتشرت، فضلاً عن المذهب الشيعي الإسماعيلي الذي سيطر على أعنة الحركة الفكرية والسياسية في المشرق الإسلامي في العصر البويهي، والأفكار المظلمة التي نشرتها الباطنية، فوجب محاربتها، والوقوف ضد تياراتها المختلفة، ويمثل الجانب العلمي بنشر العقيدة الصحيحة عقيدة السلف، وأهل السنة والجماعة طريقاً رئيسياً في التصدي لها والقضاء عليها، يقول ابن الأثير: (وكان من أعظم الأسباب في ذلك -أي بناء المدارس- أن الديلم كانوا يتشيعون ويغالون في التشيع، ويعتقدون أن العباسيين قد غصبوا الخلافة، وأخذوها من مستحقيها، فلم يكن عندهم باعث ديني يحثهم على الطاعة)^(٣). ولاعتقاد نظام الملك الجازم بأن نشر العلم، وتعليم الناس مبادئ الدين الصحيح، سيجعلهم يفرقون بين الحق والباطل، والقوة لا تجدي، لأن

(١) السبكي، طبقات الشافعية، ج٤، ص٣١٩-٣١٣، مرجع سابق.

(٢) السبكي، طبقات الشافعية، ج٤، ص٣١٩-٣١٣، مرجع سابق.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص٣١٥، مرجع سابق.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

الحجة لا تفرع إلا بالحجة، فأقام المدارس النظامية، لنشر العلم الشرعي، وتصحيح العقيدة ومناقشة مسائل الخلاف بأساليب المنطق، فبنى تلك المدارس في حواضر الأمصار، وأمهات المدن لتحقيق تلك الغاية، وأوكل مهمة التدريس فيها إلى علماء وجهابذة لهم مكانتهم العلمية المرموقة، فضلاً عن مكانتهم الاجتماعية في مدنهم ليتمكنوا من التأثير على العامة، ويخرجوا رجالاً وقد تسلحوا بالعلم والإيمان، للتصدي لتلك الأفكار والمبادئ الهدامة ومناصرة للمذهب الشافعي، فقد جعل الدراسة فيها على مذهب الشافعي ليتوافر الشافعية على الفقه، ويشتغل الحنفية بالقضاء فيقل أشتغالهم بالفقه ويتعطلون^(١). ومهما يكن من أمر فقد أثمرت تلك المدارس، وحققت الغرض الذي من أجله أنشئت، فنشرت العلم الشرعي الصحيح، ودحرت الحركات الهدامة من باطنية وشيعة، ووفرت مجموعة من العناصر ذات المواصفات الخاصة المؤهلة تأهيلاً علمياً دقيقاً وتمكنت من مواصلة الدور المعقود عليها والمأمول منها في الانضمام إلى جهاز الدولة ومساعدتها في تحقيق دقة التنظيم، وتوفير الكوادر البشرية القادرة على مواصلة التدريس والتعليم في تلك المدارس.

وقد لخص ابن الجوزي دور نظام الملك في نشر العلم والعناية بالعلماء فقال: (وكان له الحلم والوقار، وأحسن خلاله مراعاة العلماء، وترتيبه العلم، وبناء المدارس والرباطات والوقوف عليها، وأثره العجيب هذه المدرسة - نظامية بغداد - ووقفها الموقوف عليها، وفي كتاب شرطها أنها وقعت على أصحاب الشافعي أصلاً وفرعاً، وكذلك الأملاك الموقوفة عليها

(١) السبكي، طبقات الشافعية، ج٢، ص٢٧٠، مرجع سابق.

شرط فيها أن تكون على أصحاب الشافعي أصلاً وفرعاً وكذلك شرط في المدرس الذي يكون بها والواعظ الذي يعظ بها ومتولي الكتب، وشرط أن يكون فيها مقرئ يقرأ القرآن، ونحوى يدرس العربية^(١).

وبالنظر إلى بناء المدرسة وتسنيدها وتخطيطها، نجدها تشبه المدن الجامعية في العصر الحاضر، التي درجت على إنشائها الكثير من دول العالم مراعية في ذلك كافة الاحتياجات والمستلزمات المختلفة، فيركز رجال التربية والتعليم والمسؤولين عن خططها في اختيار الموقع الملائم، والنموذج الأمثل للفصول والطوابق والأفنية وخلافه، ونجد ذلك واضحاً عند نظام الملك حين شرع في بناء تلك المدارس خاصة نظامية بغداد، وندع الالوسى يصف ذلك فيقول: (ولا تسل عما كانت عليه من لطافة الوضع وإتقان الصنع ... كانت مستطيلة البناء متناسبة الزوايا والأرجاء، فيها محل واسع للدرس (قاعة محاضرات)، وآخر مثله معد للذاكرة ولترويح النفس، ومصلاها يسع من المصلين الألوف، وفيها مواضع لرؤساء العلم والمدرسين (مكاتب)، وأفنية للذخائر وأدوات الطباخين، وكانت تشمل على طبقتين من البناء، وفيها من الحجر (الفصول) والبيوت (المساكن) عدد كثير وبلغ عدد غرفها التي كانت معدة للطلاب والمتعلمين لكل قسم من أقسام العلوم ثلاثمائة وخمس وستون غرفة، هذا عدا قاعات التدريس، ومحافل المطارحات العلمية وأماكن الراحة وكانت مدرسة مرفوعة الجدران مشيدة الأركان، وقد عقد في جوانبها طاقات مستديرة الشكل تنتهي إلى ذلك البنيان المشيد، وقد فرشت

(١) ابن الجوزي، المنتظم، مطبعة دائرة المعارف العثمانية: حيدر أباد، بدون رقم طبعة، ١٣٥٩هـ، ج٩، ص٦٦.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

ساحاتها بالمرمر وسورها مؤزر بمثله^(١). ويلحق بمبنى المدرسة مكتبة تتألف من مبنى كبير يضم خزانة حوت على آلاف المجلدات بالإضافة إلى صالات القراءة والدروس^(٢). ولكمال الاستفادة من تلك المباني والمكتبة الملحقة بها، فإن الأمر يتطلب مصدر تمويلي دائم يخصص لتلك المدارس ينفق منه ضماناً لاستمرار العملية المدرسية وتجهيزاتها المختلفة ومدرسيها، إذ لا تخفى أهمية نفقات التعليم في أية دولة، وتشكل نسبة لا يستهان بها من ميزانيات كثير من دول العالم لأهمية التعليم وضرورة نشره.

وقد تنبه نظام الملك إلى أهمية إيجاد مصدر تمويلي دائم ينفق منه على المدارس النظامية المنتشرة في زمانه، وبالغ فيه خاصة لنظامية بغداد، ويتضح ذلك من وشاية حساده به عند السلطان ملكشاه فقد قالوا: (إن الأموال التي ينفقها نظام الملك في ذلك تقيم جيشاً يركز رايته في سور القسطنطينية)، وقد بلغ ما أنفق على إنشاء نظامية بغداد مائتي ألف دينار^(٣)، وقد أوقف أوقافاً كبيرة لعمارة تلك المدارس وتزويدها بالكتب، وتوفير الرواتب الخاصة بالمدرسين والعلماء والطلاب في خطة تعليمية محكمة تشبه ما يجري به العمل حالياً عند وضع الخطط الخاصة بالتعليم، وقد ذكر الطرطوشي أخبار أوقاف نظامية بغداد فقال: (بنى حولها أسواقاً تكون محبسه عليها، وابتاع

(١) محمد شكري الألوسى، تاريخ مساجد بغداد وآثارها، تهذيب: محمد بهجة، مطبعة دار السلام: بغداد، ١٣٤٩هـ، بدون رقم طبعة، ص ١٠٢ - ١٠٣.
(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢٢٩، مرجع سابق.
(٣) د. مريزن عسيري، الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي، ص ٢٦٦، مرجع سابق.

ضياًعاً وحمامات ومخازن ودكاكين أوقفها عليها^(١)، كل ذلك من أجل توفير مصدر تمويلي ثابت ودائم يوجه لأغراض الإنفاق على التعليم في تلك المدارس، دونما الضغط على موارد الميزانية الأخرى، أو إيقالها بكثير من التبعات خاصة وأن نفقات التعليم باهظة، والعائد المادي من ورائه متواضع؛ لأنه في الأساس استثمار في الإنسان، والاستثمار في الإنسان تكويناً وإعداداً عادة لا يدر عائداً إلا بعد فترة زمنية ليست بالقصيرة، سيما وأن نفقات نظام الملك على تلك المدارس كانت باهضة بلغة ذك العصر، وكان ينفق على ذلك الكثير من الأموال، إذ بلغت نفقاته على النظاميات والربط والتكيا من ماله الخاص مبلغ ستمائة ألف دينار^(٢).

ومما يدعم الاتجاه الخاص كون النظاميات جامعات على غرار المعمول به حالياً، نظام التعليم القائم على التخصصات والأقسام، فقد كان هناك قسم للقرآن وعلومه، وقسم للفقهاء وأصوله، وآخر للحديث ومصطلحه ورجاله، وقسم للوعظ، وقسم لتدريس اللغة العربية وآدابها، يقول ابن الجوزي: (وكذلك شرط نظام الملك في المدرس الذي يكون بها والواعظ الذي يعظ بها أن يكون شافعيًا... وشرط أن يكون فيها مقرئ يقرئ القرآن، ونحوى يدرس العربية)^(٣) فضلاً عن نوعية العنصر البشري المطلوب لها. فقد كان العلماء الذين يتولون التدريس بها على ثلاث فئات، يتقدمهم

(١) الطرطوشى سراج الملوك، المطبعة الوطنية: الإسكندرية بدون رقم طباعة، ١٢٨٩هـ، ص ١٢٨.

(٢) الطرطوشى، سراج الملوك، المطبعة الوطنية: الإسكندرية بدون رقم طباعة، ١٢٨٩هـ، ص ١٢٨.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٩، ص ٦٦، مرجع سابق.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

المدرسون، ويعينون بمرسوم خاص، ويشترط فيهم التقوى والعلم وسداد
الرأى، ثم المعيدون الذين يعهد إليه بإعادة المحاضرة بعد إلقاء المدرس لها
على طلابه، ويعينون من قبل ناظر المدرسة وإدارتها، ثم الواعظ وقد أشرط
لها نظام الملك اتباع المذهب الشافعي.

أما فيما يتعلق بمخرجات التعليم من المدارس النظامية، فقد درس بها
آلاف الطلاب من شتى أنحاء العالم الإسلامي في فروع العلم الشرعي
المختلفة، واللغة العربية وآدابها لشهرتها الكبيرة، ولقوة التعليم بها، ولمكانة
الأساتذة الذين تولوا مناصب التدريس فيها، وللإمكانات المادية والتمويلية
التي كانت تحظى بها من نظام الملك وسلطين السلاجقة، ويذكر أن المدرسة
النظامية في بغداد، كان فيها ستة آلاف تلميذ يتلقون فيها العلوم الدينية،
والفقه، والتفسير، والحديث، والنحو، والصرف، واللغة والآداب، وقد أصبح
بعض طلابها من مشاهير العلماء في العالم الإسلامي منهم العماد الأصفهاني
(ت. ٥٩٦هـ) الفاضل في فنون العلم، والحافظ ابن عسكر (ت. ٥٤١هـ)
إمام المحدثين في زمانه، وبهاء بن شداد الفقيه (ت. ٦٣٢هـ) وأبو بركات
الأنباري الأديب، ومن مصر إسماعيل الأسواني (ت. ٥٩٦هـ) الفقيه،
وموسى الموصلية الفقيه، وغيرهم كثير^(١). صفوة القول أن المدارس النظامية
التي أسسها نظام الملك من أعظم مآثر السلاجقة، وكانت منارة لخدمة العلم
والعلماء، وحظيت بالشهرة الواسعة، والمكانة العلمية المرموقة، وهي أولى
المدارس في ديار الإسلام اهتماماً بمنسوبيها من مدرسين وطلاب في

(١) للتفصيل انظر: مريزن عسيري، الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي، ص
٢٦٩ وما بعدها، ص ٢٧٤ وما بعدها، مرجع سابق.

دراساتهم وأمورهم المعاشية المختلفة، وأجرى للأساتذة والطلاب والرواتب المختلفة ليصرفهم إلى العلم، حتى أصبحوا أعلاماً في تخصصاتهم المختلفة واقتصادياً نستطيع القول أن العلم والاهتمام به من أهم العوامل المؤدية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فالاهتمام بالعلم وإنشاء المدارس من أهم الخدمات، التي تقوم بها الدولة في العصر الحاضر، ويتلازم ذلك مع الجانب الاجتماعي للحياة الإنسانية بكاملها، وتجاهد الدول أياً كانت في الوصول إلى تحقيق هدف العلم ونشره، لأنه من ضمن أهم الأهداف التخطيطية بعيدة المدى لكثير من دول العالم، ويزداد الأمر أهمية إذا علمنا أن كثيراً من دولنا الإسلامية تقع ضمن الدول النامية التي تشترك في مجملها في مجموعة من الخصائص يطلق عليها خصائص التخلف، من بينها خصائص في البعد الاجتماعي، يقف في مقدماتها انخفاض المستوى التعليمي، ولعل ذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

١- ارتفاع نسبة الأمية بين الآباء، وجهلهم بأهمية تعليم أبنائهم خاصة الإناث، فقد بلغت نسبة الأمية في بعض الدول الإسلامية في المتوسط عام ١٩٩٧م (٨٠%) في بوركينافاسو، و(٦١%) في بنغلاديش، و(٦٠%) في باكستان، و(٥٦%) في اليمن، و(٥٥%) في مالي، و(٤٥%) في مصر، و(٤٠%) في الجزائر، و(٣٦%) في أوغندا، و(٣٣%) في تونس، و(٢٨%) في كل من سوريا وإيران، بينما في الدول المتقدمة أقل من (٣%)^(١) في المتوسط. ولو تم النظر إلى الأمية

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام (٩٩-٢٠٠٠م)، ص٢٣٣-٢٣٤، مرجع سابق.

الوزير السلجوقى نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحى الغامدى

بين الإناث فالنسبة مرتفعة، فقد بلغت عام ١٩٩٧م (٨٩%) في
بوركينافاسو، و (٧٩%) في اليمن، و (٧٥%) في باكستان، و (٧٣%) في
بنغلاديش، و (٧٢%) في مالي، و (٧٠%) في أفريقيا الوسطى،
و (٦٠%) في مصر، و (٥٢%) في الجزائر^(١).

ويشير تقرير للبنك الدولي، أن هناك اختلافاً في الفرص والمصادر
المتوفرة للرجال والنساء في العالم، ولكنها أكثر شيوعاً في البلدان النامية
الفقيرة، ويبدأ هذا النموذج في سن مبكرة حيث يتلقى الذكور قدراً أكبر من
التعليم، والإنفاق الصحي عن الإناث، وعدم المساواة في تخصيص المصادر،
كالتعليم فيسمح للإناث بقدر أقل من التعليم عن الذكور^(٢) وهو ما يجسد
اختلال نسبة التعليم بين الجنسين، والنظر إلى تعليم الفتاة على أنه مخالف
للعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، إلى الحد الذى تتضاءل فيه أهمية
هذا النوع من التعليم في بعض الدول الإسلامية.

٢- نقص الاعتمادات المالية اللازمة للإنفاق على التعليم في كثير من الدول
الإسلامية، إذ توضح إحصائية للأمم المتحدة أن إجمالي المنفق على
التعليم في العالم العربي عام ١٩٩٧م لم يتجاوز (٦%) من الدخل
الإجمالي للسعودية نصيب كبير، فإذا استثنيت هبطت النسبة إلى ما
يقرب (٤.٥%)، وبالنظر إلى بعض الدول، نجد نقص تلك الاعتمادات
نسبة إلى الناتج القومي، مع تواضع مقداره. فقد بلغ الإنفاق على التعليم،

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام (٩٩-٢٠٠٠م)، ص٢٣٣-٢٣٤،
مرجع سابق

(٢) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام ١٩٩٩م، ص٢٣، مرجع سابق.

كنسبة من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩٦م (١.٤%) في إندونيسيا، و(٢.٦%) في أوغندا و (٣.٩%) في بنغلادش، و(٣%) في باكستان، و(٤%) في إيران، و(٤.٢%) في سوريا، و(٤.٨%) في مصر، و(٥.٢%) في ماليزيا^(١).

٣- قلة الارتباطات بين السياسة التعليمية، وحاجة الاقتصاد القومي، بما يعمل على الاختلال الواضح في سوق العمل وبكافة مهاراته مع افتقاد كثير من المجتمعات الإسلامية التخصصات العلمية أساس التنمية الاقتصادية، ويربط هذا بالإنفاق المتواضع على البحوث التجريبية والتطبيقية، التي تسفر عن فنون إنتاجية يمكن الاستفادة منها، وهذا واضح من الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي على اعتبار ذلك محتوياً عليها.

٤- النقص الواضح في عدد المدرسين، وأعضاء هيئة التدريس في مراحل التعليم العام والجامعي في كثير من الدول الإسلامية. وما يتبعه ذلك من ضعف مستوى التجهيزات، وبقيّة متطلبات العملية التعليمية ذاتها.

وعليه تبرز أهمية تخطيط قطاع التعليم والاهتمام به، وتوفير التعليم المجاني، وحث الأفراد وتوجيههم إليه، ومراعاة التوازن في التوزيع الجغرافي للمدارس، والربط بين سياسة التعليم والاحتياجات الحقيقية، وتوفير المدرسين الأكفاء، والظروف الملائمة لاستمرارهم في العملية التعليمية، وزيادة الاعتمادات المالية اللازمة، فالإسلام يحث على العلم والتعلم

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام (٩٩-٢٠٠٠م)، ص٢٤٠، مرجع سابق.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

والتدريب، والاستثمار في التعليم من أهم أنواع الاستثمار وأجداها لأنه استثمار في الإنسان؛ والإنسان كما هو معروف هدف التنمية الاقتصادية وصانعها والتوجه إليه تتوجه برامجها وسياساتها.

ويلحق بهذا الأمر ما هو من قبيل اقتصاديات العمل في العصر الحاضر، فقد كان نظام الملك حريصا في تولية العمال، واستكفاء الأمناء منهم، ومشارفتهم وتصفح أحوالهم، وبث العيون والرقباء عليهم وتولية الأصلح منهم، وتعيين الأكفاء ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، مع الاستعانة بالمتقنين. وفي جماع ذلك يذكر الأصفهاني إجراءات نظام الملك فيما يتعلق بحاله مع عنصر العمل عموما، فيقول: (قد قسم الملك الذي حازه السيف بقلمه أحسن تقسيم، وقومه أحسن تقويم، فكان ينظر في الأوقاف والمصالح ويرتب عليها الأمناء ويشدد في أمرها، ويخوف من وزرها، ويرغب في أجرها ويكلها إلى الأمناء، ولا يدعها مأكلة للخونة)^(١)، ويضيف الأصفهاني أيضاً أنه: (نشأ طبقات الكتاب الجياد، وفرعوا المناصب، وولوا المراتب، وأنه كان بصيراً ينقب عن أحوال كل منهم، ويسأل عن تصرفاته وخبرته ومعرفته، فمن تفرس فيه صلاحية الولاية ولاه، ومن رآه مستحقاً لرفع قدره رفعه وأعلاه)^(٢).

ويلحظ من النصين السابقين أن نظام الملك يتوخى الأمور الشرعية عند تولية العمال والولاية، المجموعة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ

(١) البندري الأصفهاني، تاريخ دولة آل سلجوق، ص ١١١ - ٦٠.

(٢) البندري الأصفهاني، تاريخ دولة آل سلجوق، ص ١١١ - ٦٠.

الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴿١﴾ فضلاً عن أمر آخر غاية في الأهمية لاقتصاديات العمل في العصر الحاضر، وهو الخبرة التي ذكرها البنداري صراحة، والخبرة لا تكتسب إلا بمعاصرة الحياة، ومباشرة العمليات الإنتاجية بصفة مستمرة كما أنه غلب جانب العلم على غيره، فقد جعل المتعلمين والمتقنين دلائل رئيسية في الولاية، ويحيط ما سبق بمبدأ رئيسي هام هو الخوف من الله تبارك وتعالى، وأنه مطلع على كل صغيرة وكبيرة، ليذكي فيمن يوليه ويرسخ الرقابة الذاتية أساس أنواع الرقابة وأولها وأهمها على تعدد مستوياتها في العصر الحاضر.

أما فيما يتعلق بالقضاة والمحاسبين، ولأهمية الأدوار التي يمارسونها، اذ القضاء يتولى الفصل بين الناس في المنازعات المختلفة، والمحاسب تعدد أدواره وتتفرع لتشمل الإشراف الاقتصادي على مكيال والميزان، والغش في العملة، ومراقبة الأسواق والتجار وأهل الصناعات ليستقيم التعامل والتبادل على أصوله الشرعية، من بعد عن الربا، والاحتكار، والغرر، والغبن، والوساطة، وزيادة التكاليف على حساب المستهلك النهائي وما شاكلها، فيكون تعينهم عن طريق السلطان. يقول نظام الملك: (ينبغي للسلطين أن يعلموا بأحوال قضاة المملكة فرداً فرداً، فيختارون من كان منهم اغرز علماء، وأزهد نفساً، وأعف يداً، وأقل طمعاً، ويولونه هذا الأمر، ويعزلون من لم يكن كذلك ويستبدلون لتسلطهم على دماء المسلمين وأموالهم وجب ألا يسند إلى الجاهل الفاسد، بل يفوض إلى العالم الورع...)(٢).

(٣) سورة القصص، الآية رقم (٢٦).

(٢) نظام الملك، سياسة نامه، ص ٧٠، مرجع سابق.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

وبالنظر إلى النواحي التنظيمية المرتبطة بالإدارة، نجد أن نظام الملك قد برع في تنظيم الإدارة العسكرية في الدولة السلجوقية إبان وزارته، فقسمها إلى (٢٤) منطقة عسكرية، مراعيًا الروابط والعلاقات القبلية لتحقيق ترابط الأفراد والتزامهم بطاعة رئيس القبيلة، واضعاً كل قسم أو منطقة تحت قيادة شخص يتدرج بحسب أهميته ومكانته، من لقب جاد الغز، أو شاه الفرس، أو خان المغول، وقد أعطى أولئك القادة صلاحيات مناسبة في تعيين الجند وتجهيزهم، وإقامة العرض العسكري كل ربيع أمام مولاهم بأوامر من السلطان، ويتدربون في الصيف، وتكون إجازاتهم في الشتاء^(١) ومن الوظائف الإدارية التي بنيت على خلفية اقتصادية منصب الأتابك؛ الذي قام على أكتاف النظام الإقطاعي، وهذا المنصب عبارة عن إمارة يعطيها السلطان السلجوقي لأحد خواصه المقربين، ومعظمهم من مماليك السلاجقة الذين تربوا في قصور السلاطين، فيقلدونهم المناصب، ويلحقونهم بالجيش، ويمنحونهم أرفع الرتب ويهيئون لهم الرياسة في البلاط، ومن أشهر تلك الأتابكيات في العصر السلجوقي بعامه، أتابكة الموصل، وأتابكة دمشق، وأتابكة أذربيجان، وأتابكة أرمينيا، وأتابكة الجزيرة وغيرها^(٢) وهو دليل على استخدام اللامركزية في الأمور الإدارية.

ما سبق يبين اهتمام نظام الملك بالأمور الإدارية والتنظيمية، لكونها رافد من روافد النمو الاقتصادي، ولعمق الرابطة بين التنمية الإدارية والاقتصادية، فقد كان يولي الوظائف والمصالح الأمناء المخلصين القادرين

(١) هيفاء عبد الله البسام، الوزير السلجوقي نظام الملك، ص١١٣ - ١١٤، مرجع سابق
(٢) هيفاء عبد الله البسام، الوزير السلجوقي نظام الملك، ص١١٣ - ١١٤، مرجع سابق.

على تحمل مسؤولياتهم، ويراقبهم بصفة دائمة مستمرة وبطرق عدة، ويضاعف لهم الأجر لضمان حسن سير العمل في مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة، وحافزاً مادياً لإتمام العاملين عامة لأعمالهم ومداومة نشاطاتهم. والعمل وتنظيمه من العناصر الإنتاجية الهامة في الاقتصاد الإسلامي وغيره، لما يمارسه من أدوار مختلفة في التنمية الاقتصادية، وأحاطته الشريعة الإسلامية بمجموع من الأحكام والضوابط المختلفة، تشكل فيما بينها خطة لكمال الاستفادة منه، فيما يتعلق بالحقوق والواجبات، ودوره في نظرية التوزيع وغيرها.

ويدعم هذا الاتجاه أن قوة العمل تشكل جزءاً لا يستهان به من جملة السكان تعزز الدور الاقتصادي له، بلغت عام ١٩٩٨م (٦٦.١%) في تركيا، و(٦٥.٢%) في الأردن، و(٦٣.٨%) في أندونيسيا، و(٦١%) في المغرب، و(٦٠%) في مصر، وأفريقيا الوسطى، و(٥٨.٥%) في ماليزيا، و(٥٨.١%) في إيران، و(٥٨%) في السعودية، و(٥٦.٥%) في بنغلادش، و(٥٦%) في الكاميرون، و(٥٥%) في السنغال^(١).

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام (٩٩-٢٠٠٠م)، ص٤١٣-٢٣٥، مرجع سابق.

الوزير السلجوقى نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحى الغامدى

المبحث الثالث السياسات المالية

ينظر إلى السياسة المالية في الاقتصاد، بأنها تكييف الإنفاق العام، والإيرادات العامة، كما وكيفا لتحقيق أهداف محددة^(١) أما في الاقتصاد الإسلامي، فتعنى إدارة الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة الإسلامية وتوازنها، لتحقيق الأهداف^(٢) واستخدام الدولة الإسلامية لإيراداتها ونفقاتها لتحقيق أهدافها وفق القواعد الإسلامية المقررة^(٣).

ومن الوظائف الملازمة للدولة الإسلامية، فضلاً عن حراسة الدين التي تحتوى على الجهاد وحماية البيضة والدعوة، سياسة الدنيا وإدارة شئون الدولة والرعية لتحقيق مصالح العباد والبلاد، مع عدم التوسع في الوظيفة الاقتصادية إلى الحد الذى يصادر جهود الأفراد والمبادرات الفردية، إذ النشاط الاقتصادى في الإسلام يجب أن يقوم به الأفراد (القطاع الخاص) ألا إذا صاحب ذلك انعدام في الربحية، وضخامة في التكاليف، كما هو حال مشروعات رأس المال الاجتماعى، أو إذا ترتب على قيام القطاع الخاص

(١) د. عادل حشيش. أصول المالية العامة. مؤسسة الثقافة الجامعية: الإسكندرية بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م - ص ١٧.

(٢) قطب إبراهيم محمد، السياسة المالية لعثمان بن عفان رضى الله عنه، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٦م، ص ٥٤.

(٣) للتفصيل أنظر: سعد اللحىانى، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامى، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ، ص ٢٢٤ وما بعدها، ص ٥٤.

بإنتاج سلع وخدمات تتعلق بإشباع الحاجات العامة الأساسية، تولت الدولة إنتاجها أو القيام على تنظيم ذلك الإنتاج، فالدولة الإسلامية وظيفتها أبعد من ذلك، مع عدم نفي هذه الوظيفة عنها إنما في الإطار المحدد لها، من جباية الإيرادات، ومسئوليتها عن تحقيق التنمية الاقتصادية في بعدها بعد العام، والقيام بالأساسي والدوري من المشروعات، والتصرف بما يحقق مصالح العباد الاقتصادية، والتدخل في الحياة الاقتصادية وفق الإطار المشروع^(١). بما يعنى أن دور الدولة في الإسلام لا يقف عند مزاحمة التجار والصناع والزراع، وأهل الحرف والمهن المختلفة، والقيام بالمبادرة في الجانب الاقتصادي، وقد ذكر ابن خلدون في مقدمته: (أن التجارة من السلطان مضره بالرعايا ومفسدة للجباية)^(٢).

وتشير التقارير الحديثة للتنمية في العصر الحاضر، أن قيادة القطاع العام للتنمية الاقتصادية، ترتب أعباء إدارية وتشغيلية كبيرة، بما يعنى انخفاض الهوامش المتوقعة من الأرباح، ويعمل على تحميل الميزانية العامة، والدين الخارجي بأعباء باهضة^(٣).

ويرتبط بما سبق ما هو من قبيل التنمية والتكلمة، يخص أهداف السياسات المالية في الاقتصاد الإسلامي، فهي نابعة من النظام الاقتصادي، والنظام الاقتصادي جانب من جوانب الشريعة الإسلامية الغراء، وما يوجد

(١) للتفصيل أنظر: سعد اللحىاني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ، ص ٢٢٤ وما بعدها، ص ٥٤.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، دار الجيل: بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤هـ، ص ٢٨١.

(٣) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام (١٩٨٧م)، ص ٨١.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

في الكل يجب أن ينطبق على الجزء، وتتحصل تلك الأهداف في تحقيق الوظيفة الدينية والعقدية، والاستخدام والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، والوصول إلى التوازن الاجتماعي بتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة، بين أفراد الأمة الإسلامية.

وبمحاولة تحليل السياسة المالية التي كان ينتهجها نظام الملك، نجد حرصه الشديد على ضبط الحسابات المالية للدولة، لمعرفة دخل وخرج كل ولاية بدقة يقول: (يجب أن يكتب حساب الولايات، وأن يوضح المجموع منها والمنصرف، وفائدة ذلك هي التأمل في النفقات تأملاً شافياً، حتى إذا كان هناك ما هو جدير بأن يسقط وألا يعطى حذف، وإذا كان لقائل في الأموال المجموعة قول يتوخى به التوفير، أو يظهر به الخلل وجب الإنصاف إلى قوله، فإذا كان ما بينه حقاً وجب أن يطلب هذا المال، فإنه إذا اثبت الخلل وتضيع المال أمكن تداركه ولم تعد تخفى خافية من بعد)^(١).

والنص السابق بالمفهوم الاقتصادي يعني وجود موازنة عامة، وإن لم يصرح بذلك، مع ضرورة تحقيق توازن تلك الموازنة من الناحية الحسابية والحقيقية، ويشير إلى أهمية تحقيق الفائض وتجنب الخلل فيها على الإطلاق. كما أن نظام الملك ألمح إلى ترشيد الإنفاق العام فقال: (أما اعتدال السلطان في مال الدنيا وأمورها، فيأتي بأن يكون متصفاً بسيرة السلف، ويقتفى أثر الملوك والصالحين، ولا يستن سنة خبيثة، ولا يرضى بالدم غير الحق، ومن الفرائض الواجبة على السلطان تقصى أمر العمال والمعاملات، ومعرفة الدخل والمنصرف، ورعاية الأموال واصطناع الذخائر، استظهاراً

(١) نظام الملك، سياسة نام، ترجمة: د. محمد العزاوي، ص ٣٠٤-٣٠٥، مرجع سابق.

بها على الخصوم، ودفعاً لمضررتها، وألا يغل يده إلى عنقه فيقال بخيل، ولا يبسطها كل البسط فيقال متلاف ارعن، بل يجب عليه أن يراعى أقدار الناس وأن يعتدل في الأمور جميعاً ... وأن يراعى في كل الأمور جانب الله تعالى^(١).

فضلاً عما سبق فقد كتب نظام الملك، حول وضع الخزائن، ورعاية قواعدها وتربيتها فقال: (كان للملوك خزانة دائمة، إحداهما الخزانة الأصلية، والأخرى خزانة الإنفاق، وكان معظم المال يوضع في الخزانة الأصلية، أما خزانة الإنفاق ففيها الشيء اليسير، ولم يكونوا يأخذون بالإنفاق من الخزانة الأصلية إلا إذا ألجأتهم الضرورة إلى ذلك، فإذا أخذوا منها شيئاً أخذوه على سبيل القرض، ووضعوا مكانه غيره بسرعة ولما كانوا يخشون إن هم أنفقوا الدخل كله ثم بغتتهم الحاجة إلى المال أن يقعوا في ضائقة منه، ويجد التقصير والتأخير إلى هذا المهم سبيلاً، فإنهم لم يكونوا يستبدلون بذلك المال الذي يحمل للخزانة من داخل الولايات غيره قط أو يحولونه، وذلك حتى تجرى المشاهرات على وجهها وفي أوقاتها، ولا يقع التقصير وإلا التأخير في المراسيم والصلوات والتسويغات، وكانت كل الخزائن عامرة، وكان الناس في راحة دائمة وطمأنينة أبداً، فلم يلحق مخلوقاً أذى من ناحية المال)^(٢).

ويستشهد نظام الملك على ذلك بفعل السلطان ألب أرسلان، الذي كان من جملة خزائنه، خزانة في القلعة من نواحي قرامان، وكان له بها اهتمام

(٢،١) نظام الملك، سياسة نامه، ترجمة: د. محمد العزاوي، ص ٣٠٤ - ٣٠٥، ص ٢٩٧
مرجع سابق.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

شديد واختصاص عظيم، وكانت إذا عنت له الحركة من خراسان إلى العراق أو العكس، استعان بأمواله هذه ليكمل النقص الذي قد يكون في استعدادات الحركة وأموال الجند.

ونظام الملك في النص السابق يحلل وبدقة الأدوار الاقتصادية المختلفة للمال، وكيفية المحافظة عليه، وأسس وضع الميزانية العامة، وكيفية معالجة الاختلالات، وما تقوم به بعض الوزارات في العصر الحاضر، كوزارة المالية التي تتولى الإنفاق العام، وتعد الميزانية العامة للدولة، أو البنك المركزي، الذي يتم تحويل الكثير من الأموال والاحتياطات المختلفة، من: نقد الدولة والقطع الأجنبي إليه، كما أنه يشير بصراحة إلى مبدأ من المبادئ التي تقوم عليها الميزانية العامة في كثير من دول العالم المعاصر، وهي عدم جواز النقل بين البنود والأبواب التي تشكل منها الميزانية وفي عمومها مراعاة لتوزيع أعباء ومكاسب و ثمار التنمية بين الأجيال المختلفة، ويحقق هدف إستراتيجي للاقتصاد الإسلامي يتعلق بالتوازن الاجتماعي، بما يعنى أن للمسلمين قصب السبق في مجال وضع الميزانية العامة وغيرها، منذ ان دون عمر بن الخطاب رضي الله عنه الدواوين.

كما أن له صلة في الدراسات الاقتصادية عموماً بسياسات الموازنة العامة أحد العناصر الأساسية للسياسات المالية عامة والموازنة العامة خاصة، والتي تهتم بتكيف العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة باتباع إحدى سياسات الموازنة (فائض - عجز - توازن)، عن طريق تغيير العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة، للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي تبعاً للظروف الاقتصادية، فتجعل العلاقة في صورة زيادة الإنفاق العام على

الإيرادات العامة ليحقق ما يسمى بعجز الموازنة، أو زيادة الإيرادات العامة عن الإنفاق العام ليحقق ما يعرف بالفائض، أو في صورة التساوي بين الإيرادات والنفقات العامة ليتحقق ما يسمى بتوازن الموازنة، وتهدف تلك السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية^(١).

وبالنظر إلى مالية الحكومة المركزية في العالم، يشير أحد تقارير البنك الدولي، إلى أنه باستثناء ماليزيا أظهرت دول شرق آسيا انخفاضا في الفائض المالي، أو العجز الناشئ خلال الفترة من (١٩٨٥م - ١٩٩٧م)، وعلى النقيض انخفض العجز قليلاً في كل من الهند والصين^(٢).

وتولى تقرير آخر للبنك الدولي توضيح العجز والفائض في مالية الحكومة المركزية^(٣) الذي يدل على وجود عجز مزمن في الموازنة العامة للكثير من الدول الإسلامية، ثبت ذلك بتقسي فترتين زمنيتين متباعدتين نسبياً، الأولى عام (١٩٨٠م) والثانية عام (١٩٩٧م) وقد تم احتسابه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ففي الأولى (١٩٨٠م) أتضح أنه العجز - (١١.٨٥) في سيراليون، (٩.٧%) في المغرب، (٩.٤%) في سوريا، (٩.٣%) في الأردن، (٧.٦%)

(١) سعد اللحاني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، ص ٢١٨-٣٠٨، مرجع سابق.

(٢) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م) ص ٢٣٧، مرجع سابق.

(٣) عجز الميزانية العامة عبارة عن العائد من رأس المال الجاري (إيرادات جارية غرامات رسوم تعويضات دخل ملكية ومبيعات ومنح والإيرادات الضريبية) مطروحاً منها المصروفات الكلية والإقراض ناقصاً التسديدات.

انظر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م) ص ٢٣٧، مرجع سابق.

الوزير السلجوقى نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحى الغامدى

في إيران، (٦.٦%) في مصر، (٥.٧%) في باكستان، (٣.٨%) في تركيا،
(٢.٨%) في تونس، (١.٨%) في بنغلاديش.
وفى الثانية (١٩٩٧م) اتضح أنه (١٣.٨%) في إيران، (١١.٧%) في
مصر، و(٩.٧%) في سوريا، (٨.٤%) في تركيا، (٧.٩%) في باكستان،
(٦-%) في سيراليون، (٤.٤%) في المغرب، وهذا يوضح أن العجز مزمن
مستمر لا طارئ^(١).

فضلاً عن ذلك يمكن أن يؤخذ إجمالي الدين الخارجى كمقياس على
عجز الميزانية في بعض الدول الإسلامية، فقد بلغ إجمالي الدين الخارجى،
كنسبة من الناتج القومى الإجمالى (عام ١٩٩٧م) (١١٤%) في سوريا،
(١١٠%) في الأردن، (٧٢%) في نيجريا ومالي، و(٦٥%) في الجزائر،
(٦٢%) في أندونيسيا، (٥٨%) في تونس، (٥٦%) في اليمن، (٥٣%) في
المغرب، (٤٨%) في ماليزيا، (٤٣%) في تركيا، (٣٨%) في باكستان،
(٣٠%) في بنغلاديش^(٢).

صفوة القول أن الأوضاع المالية والتمويلية في معظم الدول الإسلامية،
أمر يحتاج إلى مزيد من دراسة وتحليل، وإيجاد مداخل وأبعاد مختلفة لحلول
عملية واقعية، تساعد تلك الدول على الخروج جزئياً وعلى مراحل من هذا
المأزق، الذى يشكل عائقاً أساسياً في طريق تقدم التنمية، وتحقيق نمو
اقتصادي متوازن، ويدخل الاقتصاد القومى في حباتل التبعية والجزئية، وهو

(١) البنك الدولى، تقرير عن التنمية في العالم لعام (١٩٩٠-٢٠٠٠م) ص٢٥٦، مرجع
سابق.

- البنك الدولى، مؤشرات التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م)، ص٢٣٦، مرجع سابق.

(٢) البنك الدولى، مؤشرات التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م) ص٢٣٧، مرجع سابق.

أمر أم يكن موجود في كثير من فترات التاريخ الإسلامي المجيدة، ومن بينها
الدولة السلجوقية أيام الوزير نظام الملك.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد الأمين وبعد :
فقد تم الانتهاء النسبي من دراسة بعض التطبيقات التي حدثت في الدولة
السلاجقة زمن الوزير نظام الملك، ولا يدعى البحث أنه توصل إلى تحليل
دقيق لكافة المعطيات الاقتصادية إبان تلك الفترة، ولكنه جهد المقل ومحاولة
المجتهد وتحديد معالم أساسية في هذا الاتجاه.

وبرغم ما سبق فقد خرج البحث ببعض النتائج التالية :

- ١- الإشراف الدقيق لنظام الملك على النواحي السياسية، والشئون العسكرية،
وتنظيم الإدارة والاقتصاد، بما جعل السلاجقة قوة تخشاها الدول، لحسن
تخطيطه وتدبيره والتزامه بالسنة واشتغاله بالحديث والفقهاء، وبما جعل
عصر السلاجقة من العصور الذهبية في المشرق الإسلامي.
- ٢- تم توجيه الإقطاع في عهد نظام الملك إلى توفير الإنفاق العام وصيانة
الجند، حين أقر الإقطاع ببعده العسكري والحربي، كسياسة اقتصادية لها
أثر على العمل والإنفاق والتنمية، مع تجنيبه التعديلات المختلفة، بما يعنى
إمكانية الاستفادة من الإقطاع الشرعي في العصر الحاضر لحل
مشكلات السكن والبطالة وعدم توفر الغذاء.
- ٣- الاهتمام الأكيد والازدهار الواسع للتنمية البشرية والثقافية زمن نظام
الملك، لكثرة المدارس وتوفير الإمكانيات، والوقفات اللازمة لتمويلها،
واستمرارية العالم الإسلامي في التخصصات الشرعية العربية.

٤- الأخذ بالمبادئ المتعارف عليها حالياً في سياسات الموازنة العامة، مع التركيز على تحقيق فائض مستمر في الميزانية، وكيفية المحافظة عليه، ووضع القواعد المختلفة للميزانية العامة، وهو أمر لا يتوفر عند مقارنة أوضاع معظم دول العالم الإسلامي في الوقت الحاضر، فلديها عجوز دائمة في موازنتها، وأرصدها من العملات الأجنبية، وتراكم مستمر لمديونيتها الخارجية، الأمر الذي أصبحت معه متلقياً رئيسياً للتمويل في مصادره المختلفة، وهو أمر لا تخفى خطورته يلتهم جزء كبير من الإنتاج القومي ومن حصة الصادرات، ويرتب أوضاعاً أخرى تقف السيطرة والتبعية على رأسها رغم النهى الشرعي عن ذلك.

أما توصيات البحث فيمكن تبينها على النحو التالي:

- ١- توجيه النظر إلى دراسات التاريخ الاقتصادي، وتاريخ الفكر الاقتصادي بالجملة، لأنها تشكل لبنة أساسية على طريق بناء النظرية الاقتصادية في الإسلام.
- ٢- زيادة الاهتمام بالبحث في التراث الاقتصادي للمسلمين من خلال العصور، أو الشخصيات البارزة ذات المناصب السياسية الهامة، أو المفكرين الذين يتشكل لديهم فكر اقتصادي يستفاد منه.
- ٣- ضرورة قيام المركز الإسلامية المتخصصة بتجميع شتات الدراسات الاقتصادية، الفكرية والتاريخية والحضارية، وتصنيفها وتوصيفها وطبعها ونشرها، ليتسنى للمتقنين عامة وأولى التخصص الاقتصادي تحديداً من الاستفادة منها، وتوجيه المزيد من الاهتمام إلى غيرها، أو التوسع الرأسي في بعضها.

الوزير السلجوقى نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحى الغامدى

((والله أعلى وأعلم))

قائمة المراجع

- ١- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مراجعة وتصحيح : د.محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٢- أحمد الطحاوي، مختصر الطحاوي، تحقيق : أبو الوفا الأفعاني، دار الكتاب العربي: القاهرة، بدون طبعة، ١٣٧٠هـ.
- ٣- أحمد كمال حلمي، السلاجقة في تاريخ الحضارة، دار البحوث العلمية: الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.
- ٤- د. أرشيد يوسف، سلاجقة الشام والجزيرة، بدون ناشر أو رقم طبعة، ١٤٠٩هـ.
- ٥- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٩م.
- ٦- البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم لعام ١٩٩٩م.
- ٧- تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، ود. محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي: القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ.
- ٨- د. جمال محمد عبده، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، دار الفرقان: عمان، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٩- ابن الجوزي، المنتظم، مطبعة دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، بدون رقم طبعة، ١٣٥٩هـ.
- ١٠- ابن حزم، المحلى، دار الكتب العلمية: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

- ١١- د. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م
- ١٢- ابن خلدون، المقدمة، دار الجيل: بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤هـ
- ١٣- الرواندي، راحة الصدور وآية السرور، ترجمة: عبد النعيم حسنين وآخرون، بدون ناشر أو رقم طبعة: القاهرة، ١٣٧٩هـ.
- ١٤- سعد اللحياني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.
- ١٥- السيد الباز العريني، الإقطاع في الشرق الأوسط، بحث في حولية كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد الرابع، ١٩٥٧م.
- ١٦- الشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- ١٧- الطرطوشي، سراج الملوك، المطبعة الوطنية : الإسكندرية بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م.
- ١٨- د. عادل حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية: الإسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م.
- ١٩- د. عبد النعيم حسنين، دولة السلاجقة، مكتبة الأنجلو المصرية : القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٥م.
- ٢٠- أبو عبيد، الأموال، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٩٩هـ.
- ٢١- ابن العماد الحنبلي، شذارات الذهب في أخبار من ذهب، دار الآفاق الجديدة: بيروت، بدون رقم أو تاريخ.

- ٢٢- الفتح بن على البنداري الأصفهاني، تاريخ دولة آل سلجوق، دار الآفاق الجديدة: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.
- ٢٣- ابن قدامه، المغنى والشرح الكبير، دار الكتاب العربي: بيروت بدون رقم طبعة أو تاريخ.
- ٢٤- قطب إبراهيم محمد، السياسة المالية لعثمان بن عفان رضي الله عنه، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٦م.
- ٢٥- ابن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف: بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.
- ٢٦- الماوردي، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ.
- ٢٧- الماوردي، أدب الدنيا والدين، دار أقرأ: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- ٢٨- مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، التنمية الزراعية في دول المجلس: الرياض، ١٩٨٨م.
- ٢٩- محمد شكري الألوسي، تاريخ مساجد بغداد وآثارها، تهذيب: محمد بهجة، مطبعة دار السلام: بغداد، ١٣٤٩هـ.
- ٣٠- د. محمد عفر، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٣١- د. مريزان عسيري، الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي، مكتبة الطالب الجامعي: مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحى الغامدى

- ٣٢- المقدسى، الروضتين في أخبار الدولتين، دار الجيل: بيروت، بدون رقم
أو طبعة.
- ٣٣- نظام الملك، سياسة نامه، ترجمة: د. محمد العزاوى، دار الرائد
العربي: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ.
- ٣٤- هيفاء عبد الله البسام، الوزير السلجوقي نظام الملك، رسالة ماجستير
غير منشورة، مقدمة إلى قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية،
جامعة أم القرى، كلية الشريعة : مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ.
- ٣٥- وزارة التخطيط السعودية، خطط التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ)،
والخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ).
- ٣٦- أبو يوسف، الخراج، دار المعرفة: بيروت، الطبعة السادسة،
١٣٩٩هـ.